المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة
قراءة تنظيرية

أ.د.يوسف عناد زامل م. م. وسن حمودي حنيوي
كلية الآداب / جامعة واسط

احتل موضوع المشاركة السياسية الانتخابية للمرأة أهمية خاصة بعد التحولات الديمقراطية في العالم والتي عدت إحدى متطلبات النظام العالمي الجديد الذي يدعو إلى الإصلاح السياسي والديمقراطي وتمكين المرأة كضرورة ملحة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، إذ لم يعد ممكنا لأي مجتمع أن يدعي أنه يسير على طريق الديمقراطية عندما يكون نصفه مهمشا او معطلا. والمتتبع للمواثيق والإعلانات الدولية الصادرة عن الامم المتحدة يجد أنّ بنودها قد ركزت مبدئيا على الحقوق السياسية للمرأة ولاسيما حقها في الاقتراع في الانتخابات وا ستفتاءات العامة والترشيح لمقاعد الهيئات المنبثقة عن الانتخابات العامة . لذلك بات من الضروري لتحقيق التحولات الديمقراطية الإنمائية في ا دولة تطوير المشاركة السياسية الانتخابية للمرأة لما لها من أثر في نقلها إلى وضع أفضل وأكثر تطورا .

ونظرا لحداثة التجربة ا ديمقراطية في المجتمع الدولي لاسيما البلدان العربية ومصالح القوى الفاعلة ومؤثرات الإرث الثقافي والنظرة الذكورية، فإنّ نتائج هذه التجربة ربما عكست بعض المظاهر التي تشوه صورة التحولات الديمقراطية وتضع العراقيل أمام المشاركة السياسية الانتخابية للمرأة في العالم العربي اليوم . هنا أراد الباحثان ان يلفتا النظر من ان المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة لم تأت من فراغ بل هناك اتجاهات فكرية تنظيرية) تعد الحجر الأساس لهذه العملية الديمقراطية تناولها الكثير من العلماء في السياسة والاجتماع ... الخ، ليؤكدوا أحقيتها من خلال المواثيق والمبادئ ليس فقط في القوانين الوضعية وإنما في الأساس هي قوانين ألهيه أقرتها الأديان السماوية كافة .

أولا: موضوع وأهمية وهدف البحث:

موضوع البحث:

تُعد الانتخابات احد أهم مظاهر المشاركة السياسية في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة ، وفي ظل النظام العالمي الجديد وتزايد الدعوات للإصلاح والديمقراطية ، أصبح الحق في المشاركة السياسية ، وإجراء انتخابات حرة نزيهة حلقة مهمة من سلسلة الحلقات المفضية

إلى التحول الديمقراطي ، ووسيلة أساسية لتعبير الشعب عن إرادته في اختيار الحكام وفي استبدالهم . وهذا الحق نص عليا وكد له للمرأة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨) ووثيقة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦) كما نصت عليه العديد من المعاهدات والاتفاقات الدولية والإقليمية . حتى أصبحت هذه الممارسة مبدأ دستوريا تحرص الدول الديمقراطية على تطبيقه والالتزام بمضمونه تجسيدا لمبدأ المساواة بين المواطنين في المشاركة الانتخابية تصويتا وترشيحا . غير أن المشاركة الانتخابية للمرأة لم تسر دائما في خط مستقيم ، ولم تطبق من دون متاعب ، بل العكس صحيح . إذ أن الواقع يكشف عن أن المرأة لم تأخذ دورها في ممارسة حقوقها السياسية بما يتناسب مع ثقلها السكاني ومكانتها وعطائها أريخيا ، لولا وجود نظام الكوتا) الذي ساعدها بقوة القانون تحديد عدد من المقاعد للمرأة . لكن أن مشاركة المرأة في التصويت لا يعني بالضرورة تحصيل النساء تمثيلا في الهيئات المنتخبة يوازي نسبتهن في المجتمع أو يدنو منه ، أو حصولها على حقوقها السياسية ، فهناك دول كثيرة تعطي هذا الحق للمرأة ، وقد تحتل المرأة بموجبه مقاعد في البرلمان ، وقد تصل إلى المناصب الوزارية التي قد تبدو من الناحية الشكلية أنها مؤشر على تقدم المرأة ونيلها حقوقها ، ولكنها في العمق لا تعبر تعبيرا صادقا عن مكانتها الحقيقية في المجتمع ، وفي الاشتراك في صنع القرار، إذ لا تمارس المرأة سلطات مؤثرة ، ومشاركتها تأتي جزء من تفضيل سلطوي من الهيئات الذكورية لتزيين واجهات الهيئات السياسية بالمرأة، لاسيما في المجتمعات العربية،ومن هنا في هذا البحث الأساس العلمي لموضوع المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة .

أهمية البحث :

ليس من المبالغة أن نحكم بأنه لم يحتل موضوع مثلما احتلت قضية المشاركة السياسية الانتخابية للمرأة من مكانة واهتمام في الجدل الفكري والسياسي ، سواء في إطار الفلسفة الغربية أو في دوائر الفكر الإسلامي . وفي ظل ظروف التحولات الديمقراطية المعاصرة بمتغيراتها الدولية والإقليمية والمحلية، وكما هو الحال في المجتمع العراقي اليوم أصبحت المشاركة الانتخابية للمرأة تحظى بمتابعة كبيرة من فئات المجتمع المختلفة ، بين مؤيد ومعارض ومتردد في موقفه من ممارسة المرأة لهذا الحق . وانطلاقا من الإحساس بوجود دور حقيقي في المناخ الاجتماعي والسياسي لدى المرأة باتجاه التحول الديمقراطي وعدم وجود دراسات جدية بخصوص ، تأتي أهمية البحث في هذا الموضوع، حيث من المتغيرات التحولات الديمقراطية وإشكاليات ازدواجية الموقف المجتمعي من قضايا المرأة وتعد قضية

مشاركتها السياسي ، مـ يستحق منا الاهتمام والبحث و هناك محاولات تناولت مسألة الديمقراطية، أو الكتابة في موضوع المشاركة السياسية للمرأ ، ومن هنا تأتي أهمية بحثنا الآتي :-

ا . تعد المشاركة الانتخابية السياسي شكلا من أشكال التعلي ، إذ تتعلم المرأة من خلالها حقوقها وواجباتها، وتدرك مسؤوليتها الاجتماعي وتعرض مشكلاتها بحرية في إطار الممارسة الديمقراطية .

ا . ان المشاركة الانتخابية مبد أساس من مبادئ التنمي ، كونها تمكن المرأ من الوصول إلى مواقع التأثير المجتمع ، والمشاركة في تنمية المجتم فضلا عن أ لمجال السياسي لمشاركة المرأة يعد الأه بسبب ارتباطه بالمسائل الأخر التعليمي ، الصحية ، والاقتصادية) وتأثيراته المباشر في التنمية بشكل عا ، وهي أفضل وسيلة لتدعي الشخصية الديمقراطية وتنميته .

هدف البحث:

إ هدف البحث هو محاولة التعرف على الاتجاهات الفكرية أي التنظير الذي يعد الأساس في دراسة موض وعات و بحوث المشاركة السياسية ا الانتخابية للمرأ .

ثانياً: مفاهيم ومصطلحات البحث:

سنعرض أهم المفاهيم والمصطلحات وهي الأساسية في البحث كما يأتي :

المشاركة السياسي :

إ مفهوم المشاركة السياسية كغير من المفاهي في العل م الاجتماعية يكتنفه كثير من الغموض ، لذلك تعددت التعريفات لهذا المفهو ، وهي تعكس خلفيات أيديولوجية وسياسية مختلف ، وللاقتراب من فهم مفهوم المشاركة السياسية الانتخابي ، يقتضي توضيح المقصود بمصطلح المشاركة السياسية فالمعنى العام أو الواسع للمشاركة السياسي ، هي ممارسة السياسة على المستوى العا ا . وأيض هي مشاركة أعداد كبير من الأفراد والجماعات في الحياة السياسي ا

والمشاركة السياسي : ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون الاعتياديون بقصد التأثير في عملي صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فرديا أم جم عيا ، منظما أم عفويا، متواصلا أم متقطع ، سلميا ام عنيف ، شرعيا أم غير شرعي ، فعالا أم غير فعال [٢] .

كما تعرف : بأنها الأنشطة النوعية التي يقوم بها الأفراد والجماعات لتغيير الظروف الصعب ، وللتأثير في نظام الحكوم ، واختيار المسؤولين ، وتحديد السياسات ، والبرامج لتي تؤثر في طبيعة معيشتهم ، وهذه الأنشطة أما أن تكون مؤيدة لوجود الحكومة أو مناوئة لها [ ] . وتعرف المشاركة السياسية أيضا : بأنها العملية التي يؤدي الفرد من خلالها دورا مباشرا أو غير مباشر في الحياة السياسية والنشاطات السياسية المجتمعة ، وتكون لديه الفرصة لأن يشترك في وضع الأهداف العامة ل ذلك المجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازه [ ] . وللمشاركة السياسية صور متعددة تشمل . المشاركة في النشاط الانتخابي وهو موضوع دراستنا والالتحاق بالأحزاب والتجمعات السياسية والنقابات والمنظمات التطوعية، والمشاركة في الأنشطة العنيفة كالاحتجاجات والتظاهرات والمصادمات). وهناك تداخل بين مصطلح المشاركة السياسية، ومفاهيم المواطنة، الإقصاء، الاشتراك).

فالمواطنة : مفهوم يقابل عند بعض علماء السياسة مفهوم المشاركة التي يمكن أن تتخذ أسما جديدة هو المشاركة في المواطنة) وهنا تأتي كلمة المواطنة معنى : أن تكون العلاقة بين المواطن ووطنه قائمة على أساس سعي المواطن وراء حقوقه وتمسكه بالتزاماته الوطنية، بحيث يقوم بالمشاركة في اتخاذ القرارات على أساس من أنه شريك مع غيره في هذا الوطن [ ])

والإقصاء : يعني إبعاد المواطنين وإزاحتهم كلية عن طريق المشاركة [ ] .

والاشتراك : مفهوم يعني عمليا أن يسمح للمواطن بإبداء رأيه عند اتخاذ القرارات، لكن التنفيذ يبقى بيد من يملك الأمر، سواء أراد المواطن أو رفض ، وهذا الاشتراك لا يمت بصلة حقيقية للمشاركة المطلوبة [ ] . وهناك نموذج آخر أكثر تعقيدا للاشتراك ، حينما تقوم فئة أو نخبة اتخاذ القرار ثم يطلب من المجتمع المشاركة في تنفيذ ، ومن ثم تحمل مسؤولية الخطأ وأعباء في القرار، الذي لم يكن فيه المواطن أكثر من متفرج لا يملك رأيا أو مشورة [ ] .

ويرى الباحثان أنه على الرغم من كل مظاهر الديمقراطية الوليدة في العراق الجديد، التي يراد لها أن تحيط بعملية المشاركة السياسية للمرأة العراقية واتخاذ القرار، فإن مشكلة المرأة العراقية ، لم تعد تتمثل في قضية الإقصاء السياسي ، بل أنها تتمثل في إشكالية الاشتراك لا المشاركة . ومما تقدم لمفهوم المشاركة السياسية استخلصت الباحثة اختلاف الاجتهادات وتنوعها حول مفهوم المشاركة السياسية ، ووجدت كثير من الآراء حاولت تقديم تعريف شامل ، لكن معيارية التعبير حالت دون الإطلاق إذ إن كل باحث قد ركز على فكرة أو زاوية محددة

من المشارك . لكنه ليس من الصعب أن تجد الباحثة كثير من نقاط الالتقاء بين مختلف التعريفات والمتمثلة بتأكيدها على أنّ المشاركة السياسية –

. سلوك متعدد الأوجه، وأنّ المشاركة الانتخابية تمثل أحد هذه الأوجه .

ب . هي مشاركة طوعية إرادية وليست قسرية .

ج . أنها عامة وشاملة لا مشاركة النخبة فقط وهي حق للمواطنين الراشدين جميعا دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو أي اعتبار آخر .

المشاركة الانتخابية :

هي مشاركة ظرفية وتسمى بالمشاركة الآلية لأنها فعل يمارسه الفرد لمرة واحدة أو مرات عدة في مناسبات محددة ثم يكمن سياسي ، ومن مظاهرها التصويت في الانتخابات وفي الاستفتاءات ، وهذه المشاركة تخص غالبا غير الناشطين سياسي من الجمهور ١٠ . والمعنى العام للمشاركة السياسية الانتخابية هي نوع من أنواع الممارسة السياسية التي يؤديها المواطنون دون تمييز من خلال صناديق الاقتراع ، تعبير عن إرادة الشعب في الحكم باختيار ممثليه من بين المتنافسين المرشحين في الانتخابات لتولي مسؤولية التنظيمات السياسية والاجتماعية في المجتمع ١١ . والمشاركة الانتخابية قانونا هي التنظيم القانوني لمبدأ مشروعية ممارسة السلطة باسم الشعب عن طريق فريق من النواب المكلفين بممارسة سياسة معينة معلن عنها في برامجهم السياسية في الحملة الانتخابية ١٢ .

وفي سياق المفهوم القانوني يضيف ، وكما عبر عنها الفقيه العراقي :- هي السلطة التي يمنحها القانون لبعض المواطنين ، أن يكونوا هيأة الناخبين الذين يشتركون في الحياة السياسية مباشرة أو عن طريق اختيار ممثلين ينوبون عنهم في ممارسة السلطة ١٣ .

والمشاركة الانتخابية في المفهوم السياسي : كما عرفها ريتشارد هيجون هي أي نشاط سياسي يستهدف التأثير في نتيجة العملية الانتخابية من خلال قيام الأفراد بممارسة الحق السياسي الذي يكفله الدستور للمواطنين والمتمثل بأحقيتهم في ترشيح أنفسهم للانتخابات أو القيام بالتصويت لاختيار القيادات في مختلف مستويات العمل السياسي ١٤).

أما المفهوم الاجتماعي للمشاركة الانتخابية :- فهي الأنشطة الإدارية التي عن طريقها يكون لكل مواطن دور في العملية والحياة السياسية لمجتمعه، التي ستكون في نهاية المطاف محصلة مشاركات كل الأفراد في المجتمع والرابط بين الفردية والجماعة ١٥

وتعني المشاركة السياسية الانتخابية عند باحثين عراقيين مهتمين بالشأن السياسي أنها الجهود الشعبية في التعبير العملي عن الديمقراطية . التي يضمن المواطنون عن طريقها مساهمتهم في عملية اختيار القادة السياسيين ، وصنع السياسات العامة والقرارات السياسية والتأثير فيها (١٦) .

أما المعنى الأكثر شيوعا لمفهوم المشاركة السياسية الانتخابية : فهو قدرة المواطنين على التعبير والتأثير العلني الحر في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر، أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك نيابة عن الأفراد الذين انتخبوهم (١٧)

ثالثاً:الاتجاهات النظرية للمشاركة السياسية و الانتخابية للمرأة:

تمهيد :

النظرية هي مجموعة من القضايا المحددة بدقة والمتسقة مع بعضها ، بحيث تمكن من التنبؤ بنتيجة محددة حينما تتوافر شروط معين . ولكل علم نظرياته العلمية التي تختص بتفسير الظواهر التي تهتم بدراستها ، ونظرا لتعقد الظواهر الاجتماعية واتساعها ، فإنه توجد أحيانا نظريتان أو أكثر تفسر كل ظاهرة من الظواهر أو الوقائع الاجتماعية وتقدم إطارا معرفيا يمكن تعميمه أو القياس عليه بوصفه اشتقاقا منطقيا لمبادئ محددة . وقد تميز علم الاجتماع في نموه وتطوره بظهور مجموعة كبيرة من النظريات المتصارعة لتفسير الظواهر الاجتماعية ومع أن هذا الموقف لم ينته بعد ،غير أن الاختلاف بين علماء الاجتماع أخذ الآن في التناقص . فهم اليوم يتفقون على عدد من القضايا المتضمنة في نظرته سوسيولوجية شاملة ، مع انهم غالبا ما يعبرون عن هذه القضايا باصطلاحات مختلفة ومتباينة . وهذا ما يجعل من المادة النظرية المتاحة أمام الباحث وفيرة لكنها تحتاج إلى دراسة معقدة ومعمقة . مما يجعل الباحثين في اختياراتهم للتفسير السياسي للظواهر الاجتماعية، يستعيرون ويؤلفون بين أكثر من إتجاه لأغراض بحثية .

ومع الإشارة الى أن منطقية النظرية العلمية لأي ظاهرة سياسية ، هي ليست ضرورية لتنظيم نتائجا فحسب ، بل أساسا لتحديد الموضوعات التي يجب أن تكون مجالا للبحث ، وكحقيقة فإن الموضوعات العلمية للظاهرة سياسية لكي تفرض نفسها إلى الوجود ، لابد لها من أن تستند إلى تصورات نظرية تكشف عن حقيقتها .

وطالما أننا لا نقصد أن يكون هذا البحث دائرة معارف سوسيولوجية ، فإن كثيرا من الأفكار والنظريات العلمية القيمة يمكن أن تظل خارج مجال بحثنا هذا ، لذلك فإن الباحث ان

سوف يستعرضون ما يبدو من هذه النظريات أنّ له صلة حقيقية بظاهرة المشاركة السياسية الانتخابية للمرأة . وهذه النظريات هي :-

- النظر ة البنائية الوظيفية والمشاركة السياسية والانتخابية للمرأ .
- نظرية التحديث السياسي والمشاركة السياسية والانتخابية للمرأ .
- النظرية الماركسية والمشاركة السياسية والانتخابية للمرأ .
- النظرية النسوية الحضارية والمشاركة السياسية والانتخابية للمرأ .
- نظرية لجندر والمشاركة السياسية والانتخابية للمرأ .
- النظرية الديمقراطية والمشاركة السياسية والانتخابية للمرأ .

١- النظرية البنائية والوظيفية والمشاركة السياسية والانتخابية للمرأة:

ظهرت البنيوية الوظيفية كاتجاه نظري في علم الاجتماع متأثر بالفكر الوضعي نهاية القرن التاسع عشر وهذا الاتجاه لم يأت أو يتبلور نتيجة جهد فردي لمنظر بعينه ، بل تظافر على الاسهام فيه مجموعة من المنظرين في مجال علم الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية . الذين تناولت آراؤهم الاهتمام بموضوعات البناء الاجتماعي كالتكامل والتوافق والتوازن وغيرها من المفاهيم [١٨] . وقد عرف من بين أهم منظريه هربرت سبنسر، دوركايم ، رادكلف براون ، مالينوفسكي ، ماكس فيبر ، باريتو ، بالكوت بارسونز ، روبرت ميرتون سي رايت ميلز، الفن جولندر، وغيرهم كثير [١٩] . وقد عرف المذهب الوظيفي انتشارا واسع النطاق في دراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية ، ويعد تالكوت بارسونز) رائدا للوظيفية في المجال السياسي من خلال كتابه التنظيم الاجتماعي) وبحوثه عن النظام الاجتماعي الامريكي) و سلوك الناخبين الامريكيين [٢٠]

وتوجز الطروحات الفكرية لهذه النظرية حول فكرة رئيسة ترى أنّ أي نظام اجتماعي يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة والمتساندة التأثير المتبادلة بينها ، بحيث أنّ كل جزء أو عنصر من عناصر البناء تكون له وظيفة تشترك في تطور او صياغة الكل ومن ثم المحافظة على شكل النظام الاجتماعي العا [٢١] . وفي تفسير ذلك ذهب العالم دافيز) إلى أنّ التحليل الوظيفي هو تأويل الظواهر لاجتماعية بالبحث أولا عن وظيفتها أي النتائج المترتبة عليها بالنسبة للنسق الاجتماعي الأكبر ، في ضوء الصلات المتبادلة بينها من جهة وبين الكل الذي

يحويه من جهة ثاني ، بمعنى اعتماد الكل على اجزائ ، مثلما تعتمد الأجزاء على الكل أيض ١٢ .

وطبق لتحليلات البنائية الوظيفي ، يعد النظام السياسي أحد المكونات الرئيسة للنسق الاجتماعي الكلي ، فهو يرتبط بغير من النظم الاجتماعية المكونة لهذا النسق ، كما أنه يتفاعل ويتساند مع هذه النظم ويتكامل معه من خلال الأدوار والوظائف التي يؤديه ، ويشترك من ثم في تشكيل البناء الكلي للنسق الاجتماعي الذي يشمله وتدعيما فضلا عن تحقيق اهدافه والحفاظ على بقائ ١٣ . وتبعا لذلك فإن المذهب الوظيفي في تناوله للظاهرة السياسية قد ركز اهتمامه بصورة رئيسة على النظام السياسي وعنىَ بثلاثة جوانب مهمة منه وهي : العوامل التي تؤثر في النظام السياسي، كيفية ادائه لوظائفه، ثم كيف يتماسك ويحافظ على بقائه ؟ ولذلك فهو ينطلق من نقطتين في بحوث ، هما البنى السياسية والوظائف الاساسية في النظام السياسي ١٤) فالحزب السياسي هو بنيا ضمن النظام السياسي ويؤدي مجموعة وظائف ، بما فيه وظائف ايصال رغبات الناخبين إلى الحكوم ، وبالمقابل يقوم بوظيفة إعلام الناخبين بالمشكلات السياسية المهم ، ويهيء أكبر عدد من الافراد للمشاركة على نطاق واسع بالنظام السياسي كي يحافظ على النظام السياسي ، غير أنَّ هناك بنى أخر كجماعات الضغط ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمي ، قد تقوم بأداء هذه الوظائف أيضا حتى في غياب الاحزاب السياسي ١٥ .

وبصدد ذلك يعتقد ايستون) في تحليله للأنظمة السياسية أنَّ أهم ما يميز علاقة المجتمع بالمؤسسة السياسية هو ضمان مشاركة أفراد المجتمع في النشاط السياسي ، حتى يكون البناء السياسي قادر على الإيفاء بالتزاما ه المتبادلة مع المؤسسات الاجتماعية الأخر التي تتولى المشاركة في صنع القرارات السياسية ومتابعة تنفيذها وطاعتها من أفراد المجتمع ١٦) فأي نظاد سياسي في أي مجتمع يتطلع إلى البقاء والاستقرار، وقد لا يتأتى له ذلك إلا من خلال توسيع قاعدة الديمقراطية بظهور الأحزاب أو تطور وسائل الاتصال الجماهيري التي تهيء لأفراد المجتمع ممارسة حقوقهم السياسية على أكمل وجه . وتحاول إخراج أفراد المجتمع من مجرد أفراد اعتياديين يمارسون أدوارا اجتماعية معينة إلى أفراد سياسيين يباشرون أدوارا وظيفية سياسي ، وهي الانتخاب ،كما أنَّ المشاركة تحافظ على استمرار النسق وتحافظ على توازن ، وذلك لأن ممارسة المرأة المشاركة السياسية من شأنها أنَّ تعمل على تحقيق الرضا السياسي لشريحة واسعة تمثل نصف المجتمع ١٧).

فضلا عن ما تمثله المشاركة السياسية الانتخابية للمرأة من تأثير في تغيير مركزها الاجتماعي بما عكس ايجاب على أدوارها في المؤسسات الاجتماعية الأخر التي يضمها البناء

الاجتماعي للمجتمع . طالما أنّ المؤسسات السياسيا هي جزء من المؤسسات الاجتماعية البنيوي ، وأنّ النشاطات السياسية تترك آثارها الفاعلة في جميع مؤسسات المجتمع مثلما تتأثر هي بها) بحيث يصيبها التغير من نمط إلى نمط آخر .

وتتضمن أدوار المرأة في المؤسسة السياسية كافة الأنشطة السياسية بدء من الترشيح والتصويت في الانتخابات ، وشغل المناصب السياسية وعضوية الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ، والمشاركة في الدعاية الانتخابية وحضور الندوات والاشتراك في الاعتجاجات والتظاهرات العامة . وغيرها من أشكال التعبير عن المشاركة السياسية التي تشكل حلقا وصل بين المجتمع والدولة التي يمكن أن يكون للمرأة من خلالها الدور في انجاز بناء سليم للمؤسسة السياسية والمجتمع ، لما تمثله المرأة من ثقل بشري واجتماعي لايمكن إغفاله او الاستغناء عنه في التنمية السياسية والاجتماعية لمكونات البناء الاجتماعي للمجتمع . كما أنّ منظري الوظيفية البارزين قد قدموا لمفهوم المشاركة السياسية كما فعل ماكس فيبر) في تناوله لأنماط السلطة التقليدية ، الكارزمية، القانونية) التي خلصت إلى النمط الشرعي للسلطة ذي يصاغ قانونا ويعني بقبول الخاضعين ورضاهم من خلال الانتخاب تنظيما للقوة الرشيدة في المجتمع ١٨ .

وما أشار إليه بارسونز من أنّ السلطة هي ما يمكن ان نطلقه على النظام الاساسي الذي يتحمل تلك المسؤولية الرشيدة في الوظيفة السياسية ، ومن يقبض على السلطة قد لا يكون فرد ، بل يمكن ان يكون هيأة كلية أو جماعة تكون للأفراد الأعضاء فيها سلطة طرح الأصوات مشاركين في قرارات الجماعة ١٩) . بمعنى أخر انّ النظام السياسي لا يتكون من أفراد بل يتكون من أدوار متفاعلة ، وأنّ هذه الأدوار قد تكون لأصحابها أدوار اخر داخل النسق الاجتماعي الكلي ، فكما للفرد دور في النظام السياسي ، حينما يدلي بصوته في عملية الانتخاب ، وعندما يكون عضوا في حزب من الأحزاب او عضوا في برلمان ، هناك ادوار أخر يباشرها الفرد داخل الأسرة والنظام الديني والنظام الاقتصادي ، ونتيجة تعدد الأدوار يتداخل التنظيم السياسي مع غيره من النظم الاجتماعية الفرعية التي تشكل النسق الاجتماعي الكلي وتختلط حدوده مع حدوده . يضاف الى ذلك أنّ حدود النظام السياسي تتسم عادة بالتغير والمرونة وعدم الاستقرار ولذلك فهي تضيق في بعض الأحوال بحيث تضم عدد ضئيلا من المشاركين في العملية السياسية كما في حالة منع او وضع قيودعلى المشاركة السياسية للمرأة) وقد تتسع في أحوال أخر لتشمل المجتمع بأسر ، ففي يوم الانتخابات مثلا تتسع هذه الحدود نتيجة انتقال الناخبين من مقار عملهم وأماكن إقامتهم الى صناديق الاقتراع لمزاولة حقهم في التصويت ، ومن ثم يتحول هؤلاء الناخبون – ولو ليوم واحد - من مجرد أفراد

اعتياديين يمارسون أدوارا اجتماعية مألوفة إلى أفراد سياسيين يباشرون أدوارا وظيفية محدد ؛ ومن ثم فهم يتخطون حدود هذا الدور المألوف لديهم .

ومع ذلك فقد اثيرت حول المذهب الوظيفي كثير من الانتقادات والتساؤلات لعل في مقدمتها أنّ المذهب الوظيفي مكرس للمحافظة على النظام السياسي وخدمة الأوساط المحافظة في المجتمع ، ومن ثم تقرير الوضع الراهن . بما يستبعد تغيير النظام السياسي نفسه ، وعليه فإنّ المذهب الوظيفي يمكن أن يكون مفيدا في ظروف المجتمعات الغربية وكفلسفة استعملت في التصدي للماركسية ، إلا إنه لايمكن أنّ يطبق في مجتمع فقد توازنه الاجتماعي بحكم الانقسامات التي تمزقه [٢٠]

٢. نظرية التحديث السياسي والمشاركة السياسية و الانتخابية للمرأة:

حاول منظرو هذا الاتجاه تقديم رؤى جديدة تؤكد أهمية التنمية السياسية لتفسير التغيرات التي تحصل في الآفاق السياسية في المجتمعات المعاصرة التي تمر بعمليات التحديث السياسي باعتماد مقارنات بين المجتمعات النامية والمجتمعات الحديثة . وتستند هذه النظرية في طروحاتها لتبرير الوضعية السياسية باعتماد الأساس الفكري لآراء النظرية البنائية الوظيفية ولكن بإطار مختلف ولاسيما أفكار دوركايم بالمقارنة بين المجتمع التقليدي وما عليه من حالة عاطفية ودرجة تضامن اجتماعي عالية تسودها ثقافة الخضوع وعدم المساواة ، والمجتمع الحديث وما عليه من عقلانية وحالة تضامن عضوية ادنى من سابقتها ، لكن تسودها ثقافة المشاركة والمساواة كونهم منحت كل فرد من الجماعة أن يطور شخصيته وفرديته [٢١] . وهي الفكرة نفسها تقريبا بالنسبة لـ ماكس فيبر) الذي يرى أنّ المجتمعات الرأسمالية تقوم على درجة عالية من النمو البيروقراطي والترشيد اللذين يدعمان عنصر التنظيم الذي يجعل البلدان الغربية الرأسمالية اكثر البلدان التي تسم بالديمقراطية وتتيح فرص المشاركة في الحياة العامة والسياسية لكافة أفراد الشعب عن طريق الانتخابات التي تعين السلطات العليا من كامل اعضاء الجماعة ومن ثم تقوم السلطة على الطاعة الإرادية المتبادلة من طرف الشعب ؛ ومن يتولى مراكز القرار [٢٢].

وفي إطار نظريات لتحديث السياسي ذهب ادوارد شيلز) إلى أنّ الديمقراطيات السياسية هي النظم السياسية الحديث ، وهي أيضا الهدف الذي يسعى للوصول إليه كل نظام سياسي خلال نمو ، وأضاف أنّ الديمقراطيات السياسية تفرض نموذجا معينا من الثقافة السياسية التي لايمكن ممارستها إلا إذا توا ت مع إرادة حقيقية لدى المواطنين للتمسك بها . كما انطلق منظرو التحديث السياسي وفي المقدمة منهم كل من كابريل المون) و سدني فيربا)

من العوامل الخاصة بالتنمية الاجتماعية ، وذلك لاعتقادهم أنّ الدول النامية سوف تمر المراحل التي مرت بها الدول المتقدمة نفسه ٢٣ . وذكروا أنّ ذلك يتطلب وقتا لتغيير القيم .

كما ان التحديث يتطلب الكفاءة والانجاز والتخصص والحياد الوجداني والمصالح الجماعية ، وتطوير قواعد السلوك السياسي وميكانيكية إتخاذ القرارات والعلاقات ما بين الحكام والمحكومين ، وهذه هي من أهم المعوقات التي تصطدم بالأبنية الاجتماعية والثقافية للدول النامية في سعيها نحو التحديث السياسي (٢٤) كما لاحظ أنصار التحديث السياسي أنّ هناك تباينا كبيرا بين النسق السياسي في البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي كثيرا ما توصف بأنها مجتمعات لا تشاركية استبدادية تتركز فيها القرارات بأيدي صفوة حاكمة مع تقلص مشاركة الجماهير أو مشاركتها شكليا ولاسيما المرأة في بناء القوة وصناعة القرار ، والنسق السياسي في البلدان المتقدمة الذي يتميز بالتعددية المبنية على أسس ديمقراطية ومشاركة جماهيرية تسمح للمرأة أن تؤدي دورا مهما في الحياة السياسية ٢٥ .

وقد وصل ديفيد ابتر عن معالجته تطور النظم السياسية بقوله إنّ النسق السياسي في المجتمعات الأقل تطور لا يحقق استقلالا حقيقيا عن الأنساق الأخر، فالمشاركة السياسية في هذه المجتمعات أقل ديمقراطية لوجود صفوة حاكمة تحتكر مقاليد القوة السياسية . وسيادة قيم قائمة على الخصوصية والعرف تبقى في صراع مع قيم الكفاءة والإنجاز الجديدة على الممارسة السياسية في الدول النامية، مما يجعل البناء الاجتماعي وعملية التغير مضطرب ٢٦ .

تتميز هذه المجتمعات التي تكون في طريق النمو بتعايش فئتين من السكان مرتبطتين بنظامين للقيم وبنمطين للسلوك وبمستويين للحياة ، فثمة أقلية تشبه سكان المجتمعات المتقدمة في إمكاناتها المادية ، ولها تطلعاتها الديمقراطية ،والمستوى الثقافي والتقني نفسه والمثل وطريقة الحياة نفسها ، ومع ذلك تكون فئتا السكان من الصفوة والناس الاعتياديين أقل انفصالا عن واقعها الثقافي ، فالأقلية الحديثة لا تتشابه تماما بمواطني المجتمعات الصناعية ، فهي تبقى مشبعة بالثقافة التقليدية للمجتمع الذي تقود، وهي لا تستطيع من الناحية النفسية التخلص من ذلك بالكامل حتى لو أرادت ، كما أنّ الكتلة الشعبية هي الاخرى ليست معزولة تماما عن الثقافة الحديثة .

وفي كلتا الحالتين يبقى الإنسان صاحب الثقافة التقليدية أو صاحب الأفكار والتطلعات الديمقراطية الحديثة منشدا ومقيدا بثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه ، إذ إنه تفرض عليه نوعا من القيم والمعايير والأفكار والوسائل وتقتضي فيه أن يأخذ بنظر الاعتبار الثوابت الثقافية

التي نشأ عليها . وعموما فإنّ هذه النظرية قد ارتكزت على فكرة عد المجتمع الغربي كنموذج لها، واستنادا إلى فهمها لحالة هذا المجتمع لاتوجد مشاركة سياسية مثالية إلا في ظل بناء سياسي حديث في مجتمع يتصف بالتحضر ، وتعدد الجماعات المتنافسة التي توزع القوة فيما بينها ، بما يحقق مشاركة سياسية عالياً هي صورة للديمقراطية في المجتمع

وهذا ما انتهى إليه كابريل) في طروحاته السياسية التي لخصها بقوله إن الوظائف السياسية الرئيسة التي تؤديها البنى السياسية هي نفسها في الأنظمة السياسية المختلفة بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي والمستوى الاجتماعي والحضاري ودرجة النمو الاقتصادي .. وقد أطلق على هذه الظاهرة (كونية الوظائف السياسية ٢٧ .

وفي هذا المعنى جاءت نظرية نهاية التأريخ لفوكوياما) . التي ترى أنّ الديمقراطية قد بدأت بالنمو بالتدرج كبديل حضاري في مختلف انحاء العالم للأنظمة الدكتاتورية . وأنّ المستقبل سيكون للديمقراطية التي لا يمكن أن تنافسها أي أيديولوجية ٢٨ . وقد اعتمد فوكوياما) لبناء نظريته على النموذج الامريكي للديمقراطية الغربية ، واعتقد أنّ العالم سيشهد المزيد من الحكومات الديمقراطية بمختلف أشكالها ، وقد دعا في مقالاته ومؤلفاته خلال السنوات الاخيرة بقناعة إلى أنّ على الولايات المتحدة ان تستعمل القوة في ترويجها للديمقراطية . بالتوازي مع الدبلوماسية ، على أن تكون القوة آخر الخيارات التي يتم اللجوء اليها . وعالج صموئيل هنتنغتون مسألة النمو السياسي والانحطاط السياسي والمحور الرئيس لنظريته هو الربط بين التنمية السياسية وآفاق المؤسسات أي بناء نظام قانوني وإداري بوسعه أن يعبأ الجماهير ويزج بها في عملية التنمية والتطور ٢٩

وهذه الفلسفات السياسية التي تروج للديمقراطية وحقوق الإنسان قد أخذت بالنظر الارتقاء بأوضاع المرأة وتمكينها من المشاركة الاجتماعية والسياسية على قدم المساواة مع الرجل ، انسجاما مع المواثيق الدولية ، وظهرت حركات نسوية أخذت على عاتقها تبني الدفاع عن حقوق المرأة وفي المقدمة منها دعم أوضاعها في المشاركة السياسية الانتخابية تصويتا وترشيحا وتبوأ لمراكز القرار كجزء من حقوقها الديمقراطية .

٣. النظرية الماركسية والمشاركة السياسية و الانتخابية للمرأة:

انطلقت الماركسية في تحليلها لوضع الأسرة والمرأة من نظرتها القائلة بالتفسير المادي للتأريخ والمجتمع المتضمن وجود مظالم اجتماعية وانعدام العدالة الاجتماعية وسيطرة القيم

المادية على العلا ات الاجتماعية عبر التأر ٍ ٠ ؛ . ، عادة أنّ ثمة عاملين اثنين يقرران طبيعة أوضاع المرأة وشكلها في المجتمع وهم ١ ؛ :

- التغير في البنية الاجتماعية والاقتصادية .
- الصراع الطبقي .

ومن هذ ربطت الماركسية حقوق المرأة ومكانتها في أي مجتمع من المجتمعات، بالموقع ذي تحتله على صعيد الانتاج أو الاشتراك فيه ، عادة أنّ المرأة عبر التأريخ ما عرفت المساواة مع الرجل وكذلك الحرية في المجتمع ، إلا من خلال ارتباطها بموضوعية الإنتاج وأدائها عند ذاك عملا اجتماعيا مساويا لعمل الر ل ٢ ؛).

كم حصل في مرحلة النظام ا مي حيث يذكر علم ء الانثروبولوجيا انه في المرحلة المشاعية كان الخضوع لنظام المجموعة التي تتخذ القرار ولم يكن هناك تمييز بين الرجل والمرأة لخلو الحياة حينذاك من التعقيدات الاجتماعية وكان باستطاعة المرأة أن تقرر ما تراه مناسبا لها وتجاري الرجل في كل ما يذهب إ ٣ ؛).

بل أنّ الماركسيين يؤرخون في بحثهم عن أصل العائلة إلى اسبقية المرأة على الرجل في امتلاك السلط ، لدورها المنتج في النظام الامي الذي كانت فيه المرأة سيدة الأسر ، وليس للرجل عليها من سلطة اجتماعية منظمة ، سوى ما قد تفرضه عليها قوته البدنية (وكذلك فإن اضطهاد المرأة وع دم مساواتها لم يكن إلا نتاجا لابتعادها عن موقعها كمنتج والتحاقها بعمل لا يمت إلى الإنتاج بصل . وتأسيس على ذلك ذهبت الماركسية إلى أنّ المرأة ما لم تتوصل مجددا الى موقع إنتاجي مؤازر للرجل فستبقى تابعة وحريتها منقوصة ، وحتى تستطيع المرأة أن تتحرر من تبعيتها لرجل ، وتحتل موقعا منتجا في المجتمع ، لابد من إلغاء تقسيم العمل الأسري غير المتكافئ الذي أسس لدونية النظرة الاجتماعية للمرأ ، وتخرج للعمل الاجتماعي حتى تتحقق شخصيتها ووجودها المستقل ٤ ؛)

وهذا يعني أنّ غالبيا مشكلات المرأة تبعا للاتجاه الصراعي ومنها قضية الم شاركة السياسية الانتخابية للمرأة تعود إلى تبعيتها الاقتصادية والاجتماعية للر ل ٥ ؛).

لذلك نظرت النظريات النسوية اليسارية الى التمييز الواقع ضد المرأة على أساس أنه إحدى إفرازات النظام الاقتصادي والاجتماعي وما يحويه من قيم مادية تدعم سلطة الرجل ، إذ تنظر هذه لقيم إلى الرجل على انه وسيلة تحقيق اهداف النظام الر سمالي ، فيما تنظر الى

المرأة على أساس أنها جزء هامشي في هذا النظام الذي تقوم على مبدأ تقسيم العمل والدور على أساس الجنس ذكر، انثى ٦ : .

إذ تبنت مؤسسات نسوية يسارية متطرفة دعوى التغيير وإعادة النظر في بناء العلاقة بين الجنسين على أساس مادي ، ومن خلال ربط قضية مساواة المرأة في المشاركة الاجتماعية والسياسية وتحررها بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية القائمة في المجتم ِ ٧ : . وطبقا لهذا الاتجاه ينظر إلى قضية المرأة على أنها ليست مشكلة نسائية ، وأنما هي مشكلة المجتمع بأسر ، وان حل هذه المشكلة يتم من خلال عملية صراع اجتماعي يشترك فيها الرجل إلى جنب المرأة لقلب الأوضاع الاجتماعية التي سمحت باستغلال المرأة بما يحقق مصلحة الطبقة البرجوازي ٨ :).

فقد جرت الماركسية على وصف الديمقراطية الغربية بـ يمقراطية الطبقة) أو بـ ديمقراط ة الأغنياء فقد) التي تنفذ من خلالها للسيطرة على السلطة وتسخيرها لخدمة مصالحها والحفاظ على مكاسبها ٩ :).

أما الحقوق والحريات الليبرالية فإنها شكلية وصوري ، وأنها ليست إلا أقنعة لدكتاتورية الطبقة البرجوازي ، على الرغم مما ترفعه من شعارات الحرية والمساوا ، وما تأخذ به من أشكال مختلفة للحياة النيابي ، ومن ثم فإن كل حرية خارج النظام الماركسي هي حرية خيالية غير واقع ١٠ . لذلك يحذر ماركس من الوعي الاجتماعي الخاطيء الذي يمكن أن يكون عنصرا مهما في تدعيم الراسمالية من خلال السلوكيات السياسية والانتخابية التي تجعل من المشاركة السياسية بعيدة كل البعد عن الديمقراطية الحقيقي . التي تتم عن طريق تقسيم المجتمع إلى فئات متعارضة تتيح الفرصة أكثر للطبقات المسيطرة للوصول إلى الحكم وممارسة السيطرة ،ذلك لأنها ستمثل الأغلبية داخل المؤسسات نظرا لانضمام جزء من الطبقات التابعة عن طر ق سلوكها الانتخابي إلى الطبقة المسيطر ١١).

وفي أطار رؤية الاتجاه الماركسي للمشاركة السياسية ، فإن التطور في الاتجاه الديمقراطي الحقيقي لا مكن أن يتم إلا في مجتمع اشتراكي خال من الطبقات تسوده حكم البروليتاري ، التي في ظلها تتحقق الديمقراطية ويتسع مداه ، بـ يث تصبح للوهلة الأولى ديمقراطية الفقرا ، ثم ديمقراطية الشعب كله وليست ديمقراطية حقائب اله ل ١٢ . ذلك بأن أهمية الديمقراطية في الفكر الماركسي ، أنها تشكل المرحلة الانتقالية للوصول الى الشيوعية، وذلك لأن ّ المساوا في الديمقراطيا هي حلم لا يمكن تحقيق ، فنضال لفقراء ضد الأغنياء،

لاي مكن خوضه على أسس ديمقراطي ، وقد اعتبرت هذه الأفكار لماركس وانجلز رفض للديمقراطي ٣٠)

وفي الحقيقة فان هذه الديمقراطية التي نادت بها الماركسية قد جهت انتقادت العديد من المفكرين ، من بينهم كاوتسكي) الذي يرى في النهج الماركسي إلغاء ونفي للديمقراطية والحري : حيث اتخذ العمل السياسي للمواطنين في ظل النظم الاشتراكية طابع التعبئة السياسية أكثر من المشاركة السياسي ٤٠) . وهذه العملية نتج عنه قصور كبير في النهج الاشتراكي انعدمت في ظله حرية الرأي والمشاركة الفعالة والبناءة للمواطنين في عم ية التغيير، التي خلفت كبتا فكري ، انفجر في ثمان مجتمعات من دول اوربا الشرقية وأفضى لتحوله عن هذا النهج وتطبيق الديمقراطية الليبرالية التي عملت على السماح للنساء بالتمثيل والمشاركة السياسية وشغل المناصب السياسية وتزايد اشتراك المرأة في البرلمان والحكومة و لأحزاب والمنظمات غير الحكومي ٥٠ . وقد أثمر الاتجاه الماركسي عن طائفة واسعة من النظريات الحديثة التي استلهمت منطلقاتها الفكرية مما جاء به ماركس من رسم طروحات ، ومن منظري هذا الاتجاه المحدثين نذكر لويس كوزر) الذي انفرد بنظرته الايجابية للصراع الاجتماعي في ، وألفه وظائف الصراع الاجتماعي) الذي أكد فيها أهمية وظائف الصراع الايجابية في الحفاظ على النظام الاجتماعي ٦٠).

فقد أرجع كوزر) أسباب الصراع الى أنه كلما شعرت الجماعة المحرومة والمسلوبة من حقوقها وأهدافه ، دفعها ذلك إلى محاولة إعادتها أي إعادة توزيع السلطة و النفوذ والاعتبار والسمعة في الممارسة الفعلية للحقوق والواجبات) وهذا بدوره يزيد احتمال ظهور الصراع بينها وبين الجماعة المتسلطة السالبة لحقوقه ، وأنه كلما تكرر حدوث الصراعات وطالت مدة بقائها فإن ذلك يزيد من إصرار الجماعة المهمشة على الدفاع عن حقوقها والتص دم وتقديم التضحيات المادية والمعنوية في سبيل تحقيقه ٧٠) ومن ثم فإن ذلك يؤدي إلى زوال المسافات الاجتماعية بين الجماعات المتصارع ، وتقل شدة الصراع وتتبلور قواعد لتنظيمه ، بما يزيد من احتمال توازن او ائتلاف الجماعات المتصارعة وظهور قيم جديدة أواعادة صياغة ا قيم السائدة بشكل يتناسب والتغيرات المستحدث ، وبما يسمح بتكافؤ الفرص ومشاركة الجميع في المسؤوليات وإتخاذ القرارات الاجتماعية والسياس ٨٠).

وعلى السياق والمعنى نفسه الذي قدمه سر) جاءت صياغة دارندورف) لفكرة الصراع الدوري والمستمر في التغيير دون توقف ، إ كون علاقات الأدوار داخل النظام الاجتماعي علاقات ثنائية بين الأدوار المتسلطة والخانعة التي تضم جماعات متباينة بالسلطة والنفو : يفضي الصراع بينها إلى إعادة توزيع السلطة على أعضاء النظام الاجتماعي ٩٠ .

وهذا الوضع من الصراع الايجابي برأي الباحثة هو ما مر به تاريخ الصراع الطويل بين الرجل والمرأة بما جعل نتائج هذا الصراع تتوغل في عواطف اعضاء الجماعة النسوية ووجدانهم بحيث اصبح جزء من أهدافها تحقيق المشاركة الاجتماعية والسياسية العادلة للمرأ ، بالشكل الذي بلغت فيه نتائج الصراع إلى إعلان النساء لحركات متطرفة ، عكست صورة من ضراوة الصراع وقساوته الذي أفضى في المحصلة النهائية إلى حصول المرأة على كثير من الحقوق والامتيازات الاجتماعية والسياسية التي عجزت عن تحقيقها لتأريخ طويل . وهذه النتيجة تتفق مع ما تصوره لويس سر عن الوظائف الايجابية للصراع

٤. النظرية النسوية الحضارية للمشاركة السياسية والانتخابية للمرأة:

يرى أصحاب هذه النظرية أن معاناة المرأة تكمن أصلا في العلاقات التي تربط المرأة بالرجل عبر التأريخ وهذه العلاقات قائمة أصلا وفي جميع المجتمعات على سيطرة الرجل على المرا ، على أساس التقسيم النوعي الجنسوي ١٠ . وهذه النظرة الذكورية) قد توارثتها المجتمعات المعاصرة عن أسلافها على الرغم من كل ما طرأ من تغيرات باتجاه قبول الافكار الديمقراطية ، والمفاهيم الجديدة المتعلقة بحقوق الإنسان والمرأة ولاسيما السياسية منها ١١ .

وهذه القوالب السلبية في السلوك الاجتماعي والسياسي ضاربة جذورها في التأريخ وما خلفه من موروثات حضارية مازالت آثارها متجلية في وعي المجتمعات المعاصر ، وتبعا لهذا التفسير تكون المرأة خاضعة إلى سيطرة الرجل ومؤتمرة بما يمليه عليها من خيارات لاتعبر عن رأيها الحقيقي، وهنا يمكن ان يدخل السلوك السياسي الانتخابي لمرأة وتبعيتها لمصدر القوة في مجال العنف السياسي ١٢) حيث الإحساس المتوارث بالتفوق لصالح الرجل نابعا من افتراض ضمني يحمله الخطاب المجتمعي بمركزية الرجل ، وأن المرأة حينما تشارك الذكر ظاهريا على الأقل فإن النتيجة الحتمية أن الرجل مركز الحركة وبؤرة الفعالية ١٣

وهنا لابد من الإشارة إلى نظرية كولي) التي تناول فيها الجنوسة والقوة) وأكد فيها مفاهيم البطريركية والذكورة في نظرية شاملة تعبر عن العلاقات الجنوسية ، وذلك عبر التركيز على دراسة تجليات الذكورة في النظام الجنوسي اعتقادا منه بعدم إمكانية فصله عن النظام أو فهمها بمعزل عن تأثيرات ، هذا فضلا عن تركيز دراسته على الطريقة التي تتمكن فيها القوة الاجتماعية التي يتمتع بها الرجال من خلق عدم المساواة الجنوسية ١٤).

هذا ويشير كونل) الى أن الدلائل الامبريقية التي تم الحصول عليها والمتعلقة في الحقل الجنوسي ليست مجرد مجموعة من البيانات المكدسة التي تفتقد إلى المعنى والشكل ، بل يعتقد أنها تعبر عن القاعدة التي تجسد النسق المنظم من الممارسات والتفاعلات الإنسانية

والاجتماعية التي ترغم النساء على البقاء في مرتبة متدنية اجتماعيا مؤكدا بذلك أنّ انواع الذكورة والأنوثة على المستويات الفردية والمؤسسية تدور حول مسلمة جوهرية واحدة متمثلة في هيمنة الرجال على النس ١٥

وقد شجعت الثقافة الاجتماعية السائدة اقتران السلوك القيادي والاعتداد بالنفس بالرجولة وارتباط السلوك التبعي القائد على الخضوع والانقياد بالأنوثة ، وهو ما تحاول الحركات النس وية الراديكالية ممثلة بنظرية النوع تصحيحه بالترويج لوعي عام ينصف المرأة اجتماعيا ، ويدعو إلى أهمية دورها في بناء المجتمع أسوة بالرج ١٦ . فأوضاع المرأة الحالية والتمييز الواقع ضدها ليست أمور أزلية ، بل هي محصلة وقائع ومراحل معينة في التأريخ البشري ، وهي ضمنا نتائج مرتبطة بأسبابها الاجتماعية والسياسية والثقافية المحدود ، وأنّ أوضاع المرأة لابد من أنّ تتغير بتغير الاسباب وبتبدل الظروف الموضوعية التي اطرت للتمييز ضد المرا ١٧) . أي ان التغير في نهاية المطاف يعني التحسن المستمر الدائ ، فحينما تسعى الانسانية إلى تحقيق أهداف كالحرية والمساواة والمشاركة ويتحقق قسم من هذه المبادئ ويعرقل تحقيق بعضها الآخر، فأن ذلك لا يعود إلى وجود خطأ فيها ، بل يعود إلى نظرة المجتمع المتباينة في مدى الحرص على تحقيق تلك الأه ف ١٨ .

ولعل أبرز سمة يتميز بها مجتمعنا في المرحلة الراهنة أنه مجتمع متغير ، بل أنّ التغير الذي يحدث فيه يفوق في معدلاته وفي آثاره ونتائجه كل ما مر من تغيير في مراحل التطور الاجتماعي والسياسي والثقافي السابق ١٩ . وبرأي ماكس فيبر) فقد كان للحركات الفكرية التي سادت العالم بدعوتها للحرية والمساواة بين الناس أثر كبير في الحياة الاجتماعية وفي التغيرات الاجتماعية العميقة في النظم الاجتماعية ، لأن أي تغير يطرأ على أيديولوجية المجتمع لابد من أن ينعكس على الظواهر والمؤسسات الاجتماعية ومن ثم ينعكس على حياة الناس أنفسهم ونظرتهم الى المجتمع والحي ٢٠

٥. نظرية الجندر والمشاركة السياسية و الانتخابية للمرأة :

لقد ظهر مؤخر مصطلح الفامينيز الذي يترجم الى النسوية أو الأنثوية أوالنسوانية أو نظرية الحقوق الجديدة للمرأة القائمة على أساس الجن ٢١ . وقد ارتبط مصطلح الجندر) بحركات تحرير المرأ ، فهو مفهوم خاص بالمرأة أكثر من الرجل وهو فه الإناث أكثر من الذكور، وأن غايته القصوى تحقيق ما يسمى النزعة الأنثوية) في مواجهة المجتمع

الذكور) التي أصبحت مطالبها ثقافة سياسية في كل أنحاء اوربا سواء في الدول العلمانية أوالاشتراكية وحتى الرأسمالية ١٢ . ويؤرخ لظهور الحركات الأنثوية بنهاية القرن ١٣ في فرنسا وبريطانيا وامريكا ، إذ بدأت المدرسة الراديكالية المتطرفة داخل الحركات النسائية التي تتبنى نهجا عدائيا اتجاه الرجل وتنظر الى المرأة مجردة عن سياقها الاجتماعي وهي في ذلك تتجاوز منطلقات الحركات النسوية المعتدلة حركات تحرير المر ١٤

ولعل أول من حدد مفهوم الجندر بشكل واضح الفيلسوفة الوجودية سيمون دي بوفوار) التي قالت في كتابها الجنس الثاني) لايولد الانسان امرأة ، إنما يصبح كذلك) وقد أصبحت هذه الآراء الخلفية الفلسفية الأساسية لدى كثير من النساء الناشطات المهتمات بالترويج لمفهوم الجندر والعمل على مجه في كثير من مجالات الحياة والتنمي ١٥).

ومفهوم الجندر بلغت الانتباه إلى الجوانب ذات الاساس الاجتماعي) للفروق بين الرجال والنساء . أي أن الجندر يوضح العلاقة التي تنشأ بين المرأة والرجل على أساس اجتماعي وسياسي وثقافي ودين والاختلافات التي صنعها البشر عبر تأريخهم الطويل بمعنى أن النظرة إلى النوع الاجتماعي) قابلة للتغيير لأنها تتكون اجتماعيا . ولهذا فإن دعاة مصطلح الجندر) يقدمونه على أنه يحمل معنى تحرير المرأة وتحسين دورها في التنمي ١٦) .

وكان لانتشار الاتجاهات الديمقراطية والأفكار الإصلاحية وحصول المرأة على جانب مهم من حقوقها السياسي ، وتأسيس الجمعيات النسائية المدافعة عن حقوق المرأة ،إلى أن صار أي مشروع للتنمية السياسية والاجتماعية لا يمكن أن يستثني في برامجا موضوع المرأة وحقوقها السياسي ١٧ . وقد مكن ارتباط مفهوم الجندر بمفهوم تنمية المرأة من الدخول في مجالات السلطة الاقتصادية والسياسي ، وتمكينها من المشاركة في صنع القرار وإتخاذه ١٨) وهكذ أصبحت عبارتا المشارك) و الجندر) جزء من خطاب التنمية وممارساته ، وادعى مناصرو هذين المفهومين بأنهم بطروحاتهم هذه يسمحون بالتمثيل السياسي أكثر الفئات المهمشة على غرار النساء والفقراء ، ولكن اتهمت هاتان المقاربتان أيضا بأنهما لا تقومان سوى بالمجاملة خدمة لمصالح الذين تدعي تمثلهم ١٩)

والواقع أن الاهتمام المتزايد بمدخل الجندر يتأسس على محاولة لصياغة نظرية عالمية حول عدم المساواة النوعية وهي تستمد جذورها من نظريات التنمية والتحديث إذ انطلقت عملية التعميم في التنظير من واقع المرأة الغربي ، بحيث أصبح على النساء غير الغربيات أن يحتذين بهن حتى يتطورن ، وذلك بغض النظر عن نظمهن الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وهذا ما يفسر تميز مفهوم الجندر بالمركزية الغربي . وباتت أفكار الحركة الأنثوية تمثل رؤية

معرفية وايديولوجية للعالم وليست مجرد افكار حقوقية او سياسية او اقتصادياً عن المراة ، كما تعد الحركة الأنثوية أقوى الحركات الفكرية التي ترعرعت في ظل العولمة كحركة فكرية تمارس العمل عبر مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحد ١٠). والمعالجة الثورية لقضية المرأة طبقا لهذا الإتجاه تنبع من فكر ومؤسسات ثورية متطرفة تدعو ضمن منهج تغييري انتقادي لبناء علاقة منصفة بين الرجل والمرأة تقوم على أساس مادي تتسع لتشمل جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وتصنف كتابات المفكرة نوا ل السعداوي ضمن هذا الاطار المتطرف من المعالجة المبالغ فيها لأوضاع المرأة العربية ١١ . وتبرز خطورة الحركات الأنثوية في تبنيها مجموعة من الاراء والخيارات التي تعتبر تهديدا مباشرا لكل الأديان والقيم والحضارات الانساني ، خاصة ان هذه الأفكار الأنثوية اصبحت تمثل النسق الفكري للعديد من الوكالات الدولية التابعة للغرب وللأمم المتحد ، التي صاغتها في شكل اتفاقات دولية مفروضة على كافة المجتمعات دون تمييز بين البيئات والثقافات المختلفة، بل تفرض ضغوطا سياسية في حالة عدم تطبيقها في دول العا ١٢ .

وفي ضوء تلك القيود لفرض تبعية الأمم للحضارة الغربية جاءت الاعتراضات التي وجهتها الحركة النسوية العربية لمفهوم الجندر رأو النوع الاجتماعي) ودعوتها إلى أنّ النموذج العلماني الغربي ليس هو النموذج الأمثل للنهوض بالمرأ ، بل أنّ الأصولية العلمانية اشد وطأة على حقوق المرأة من التطرفات الدينية ١٣

غير أنّ علم الجندر من وجهة نظر كثير من المعتدلين يمثل سياقا مهما لمجتمع يريد ان ينتقل إلى مرحلة المجتمع المدني، إذ تحترم حقوق الانسان وتساوى الفرص في ظل مواطنة لا تفرق بين الأفراد على أساس الدين أو العرق أو الجنس فكيف نتحدث عن الديمقراطية و كثر من نصف المجتمع لم يأخذ دوره الاجتماعي ١٤ .

٦. النظرية الديمقراطية والمشاركة السياسية والانتخابية للمرأة:

عرفت في التأريخ السياسي أنماط متعددة للديمقراطية حتى أن بعض الباحثين قد صنفوا أكثر من ٥٠) نموذجا فرعيا للديمقراطي . تدور في فلك المفهوم الأثيني للديمقراطية الأثينية سلطة الشعب) التي عرفت في القرن الخامس قبل الميلاد ،والتي تحقق فيها مشاركة واسعة للمواطنين الأحرار في إدارة شؤون المجتمع من دون مشاركة النساء والعبيد والغربا ١٥ . ثم جاءت منذ القرن السابع عشر وما تلاه نظريات ديمقراطية عديدة في المقدمة منها نظريات العقد الاجتماعي التي اعتبرت الشعب صاحب السيادة ومصدرها على خلاف النظريات

الثيوقراطية القديمة التي أرجعت مصدر السيادة إلى القوة الإلهية لتبرر السلطة المطلقة أو الاستبدادية للملوك والحكا ١٦).

تباينت النظريات الديمقراطية وتطبيقاتها تبعا لتباين لواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمعات ، مما يؤشر كون الديمقراطية مفهوما نسبيا مثقلا بالقيم وأنه يقبل الاختلاف، فلا وجود برأي علماء السياسة لنموذج فريد للديمقراطية يمكن أن ينطوي تحت لوائها الجميع ، ومن غير المرجح أن توجد ١٧) وتبعا لذلك يرى سارتوري) أن الديمقراطية كونها فكرة مهيئة لمجتمعات منفتحة لذلك يكون من المسلم به أن تكون مؤهلة للانتشار وتعدد الاوجه ، وأنها مؤهلة أيضا لأن تكون متعددة الثقافات أي أنها متاحة أمام كل المجتمعات لكي تتبناها وتكيفها مع واقعها الاجتماعي والثقافي ١٨ . وبسبب من هذه المرونة و لتنميط المتعدد الوجوه للديمقراطية اكتسبت رواجا خاصا وأصبحت تستعمل للإشارة إلى ايديولوجيات متباينة للأحزاب والنظم السياسية التي تمارسها بالطريقة التي تناسب مجتمعاتها وتحقق للافراد الحرية والمساواة ١٩ . غير أنها لا تختلف في منطلقاتها ومبادئها وقيمها التي تؤكد على توسيع دائرة الحقوق بين البشر بما تتضمنه من تعظيم للمساواة والحريات والمشاركة الشعبية والسياسية ١٠).

وانقسمت النظريات الديمقراطية على نظريتين رئيسيتين هما :-

الاولى : <u>نظرية سيادة الامة</u> : طبقاً لهذه النظرية التي ترجع الى المفكر الفرنسي جان جاك روسو) ان السلطة لا ترجع إلى أفراد محددين بذواتهم كالملوك ولا إلى هيأة معينة بل تكون السيادة مملوكة للأمة ١٧٨٩ لتنهي السلطة المطلقة للملوك الذين كانوا يدعون السيادة لأشخاصهم قبل الثورة الفرنسية ١١)

ويترتب على مبدأ سيادة الأمة الأخذ بنظام الديمقراطية النيابية التي يمثل فيها النواب المنتخبون الأمة في البرلمان ويعبرون عن إرادتها ، وليس مجرد ممثل لدائرتهم الانتخابية أوالحزب الذي ينتمي إلى ١٢ . وتبعا لذلك يصبح الانتخاب وظيفة وليس حقا للناخب ، ومن ثم يستطيع القانون ان يعين شروطا ويضيق من عدد الناخبين كما يشاء من قبيل تقييد حق الاقتراع بشروط مالية أوحصر الاقتراع من حيث الجنس بالذكور وحرمان المرأة من ذلك ١٣) وقد وجد هذا المبدأ تطبيقا له في العراق في العهد الملكي في المادة ١٩) من القانون الأساسي لسنة ١٩٢٥) التي أكدت على السيادة الدستورية للأمة ١٤)

والثانية : <u>نظرية سيادة الشعب</u> : وترى هذه النظرية أن المشاركة الانتخابية هي ليست وظيفة بل هي حق لكل فرد عاقل وراشد ذكرا كان أم انثى ، طالما يملك جزء من السيادة

الشعبية التي تخوله أن يمارس الانتخاب بالطريقة التي تناسبه وتحقق له الحرية والمساواة وذلك وفقا لارادته وخياراته كحق طبيعي للفرد لايجوز تقييد ، لذلك قيل إن نظرية سيادة الشعب تتناسب أكثر مع صورة الديمقراطية المباشرة وصورة الديمقراطية غير المباشرة ومن ثم فهي أكثر ديمقراطية من نظرية سيادة الأمة كونها تتيح لجميع المواطنين المشاركة العملية في ممارسة السلطة ١٥). وأن اغلب الدساتير لعراقية الصادرة في العهد الجمهوري قد اعتمدت مبدأ سيادة الشعب منها المادة ٢) من دستور عام ١٩٥٨) والمادة ٢) من الدستور لعام ١٩٦٨) والمادة ١٠) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤) التي أشارت إلى أن الشعب مصدر السلطات وشرعيتها ١٦).

وهناك بعض المنطلقات الرئيسة في النظرية الديمقراطية تتمثل في اعتمادها على بعض المرتكزات الفكرية التي تؤكدها مثل الفردية ، المساواة ، المواطنة، الحرية) إذ تعد الفردية مرتكزا أساسيا من مرتكزات الديمقراطية ، وعلى حد قول بروتو جوراس) ان الفردية بمعناها العام تعني أن الانسان كفرد له قدر ذاتي يتعين على الآخرين احترامه ١٧ . وقد كان للطبقة البرجوازية والمذهب البروتستانتي ونظرية الحقوق والواجبات أثرها البالغ في ظهور المذهب الفردي الذي يؤكد إعلاء قيمة الفرد واحترام آرائه وخياراته الشخصية ١٨ . كذلك فإن من خصائص الديمقراطية المعاصرة الدستورية اقرار مبدأ المواطنة وتوسيع نطاقها لتشمل الكثرة على الأقل من المواطنين البالغين بحيث لا يستثنى من حق المساواة السياسية جماعة بعينها وهذا تعبير عن اكتساب رأي كل مواطن ومصلحته وزنا مساويا واعتبارا مماثلا لآراء غيره ومصالحهم من المواطنين ١٩). و ن هنا كان العمل من اجل اقرار مبدأ المساواة والاعتراف بحقوق المواطنة وتوسيع نطاقهم كشروط لعملية التحول السلمي إلى الديمقراطية ١٠٠ .

أما بالنسبة لمبدأ الحرية فإنه يعد الغاية في كل الأنظمة التي تطبق في كل الديمقراطية وان اختلفت وسائلها ، فليس ثمة ديمقراطيات حرة وديمقراطيات غير حر ، بل الحرية هي معيار التفرقة بين الانظمة الديمقراطية في الحكم وبين الانظمة الفاشية ١٠١ . وكفالة النظام الديمقراطي للحريات امر جلي ، فقد استطاع الغرب ان يحقق انجازه الحضاري في هذا التلاقي بين الديمقراطية والحرية ، وقد ترجم ذلك المبدأ دستوريا في باب الحقوق والحريات بما يكفل لكل مواطن ذكرا كان أم انثى حق المشاركة السياسية ١٠٢ .

وقد تعددت نماذج الديمقراطية ومستويات كفالتها للحريات والمساواة السياسية للأفراد وفقا لاختلاف آليات تطبيقها . منها :-

النظرية الديمقراطية الليبرالية وقد تأثرت بدعوة جون لوك من أن الناس ولدوا احرارا سواسية لذلك يجب أن تسود المساواة بينهم [١٠٣] . لذلك عدت الديمقراطية الليبرالية حق المساواة في التصويت ذروة المجتمع الديمقراطي ، وهذه هي أقوى الرسائل التي توجهها لدعم المساواة الجنسية وحركة تحرير المرأة المعاصرة [١٠٤] . وعلى المستوى السياسي قامت الليبرالية على قاعدة الحريات المدنية والسياسية التي تمثلت بحرية التعبير والاعتقاد وحق تشكيل الجمعيات ، والمشاركة في الحياة العامة وغيره ، وقد تمكنت من إقامة نظام برلماني يستند إلى المبادئ الديمقراطية [١٠٥] . كما حث أنصار المذهب الليبرالي على الحرية الاقتصادية ويعتبر آدم سمث المنظر للمذهب الاقتصادي الفردي بدعوته في كتابه ثروة الأمم (الى عدم تقييد المال وإطلاق حرية المنافسة بعيد عن تدخل الدولة [١٠٦] .

أما الديمقراطية الاشتراكية فقد اعتمدت مبدأ المشاركة الشعبية وهي على خلاف الديمقراطية الليبرالية نادت بتحقيق المساواة قبل الحرية ،إذ تعتقد إذا ما تم التخلص من عدم المساواة في المجتمع فإن إرادة كل فرد فيه ستمتزج مع إرادة المجموع ، حيث لا نزاع والحالة هذه بين حرية الفرد وحرية المجموع ، مسقطة من الشعب الملاك باعتبار الملكية ام الشرور) في تحقيق الدولات الاشتراكية ثم بناء ديمقراطية حقيقية [١٠٧]). وقد انتقدت النظرية الماركسية المضمون الطبقي للديمقراطية البرجوازية التي تستغفل عامة الشعب وتسيرهم لمصالحها لذلك فإنها لا وجود للديمقراطية من وجهة نظرها إلا في المرحلة البروليتارية التي ينصهر فيها الشعب عبر الدمقراطية الشعبية [١٠٨])

وتقدم ديمقراطية الصفوة ، نماذج مختلفة من التحليل السوسيولوجي للمسألة الديمقراطية تتجاوز الصياغات النظرية المثالية إذ تصور ماكس فيبر) الديمقراطية على أنها طريقة لاختيار القادة السياسيين وليست نظاما) يعبر عن الحكم المباشر للشعب ، إذ تمتع الصفوة البيروقراطية والحزبية بقوة سياسية اوسع ، وفي هذه الحالة يصبح اساس الحياة السياسية سيطرة الأقلية على الغالبية ، لذلك فإن الانتخابات لا تغير هذا الوضع مادامت الاقلية هي التي تنظم الانتخابات وتقدم المرشحين ، وتؤثر في الجماهير [١٠٩])

ومن خلال مناقشته لنظرية الديمقراطية قدم ميشيلز) تحليلا لدينامية العلاقة بين الصفوة والجماهير ، ومن وجهة نظره أنه بوصول القادة الى مركز القوة يصبحون جزء من الصفوة وبذلك تصبح مصالحهم متعارضة بالضرورة مع مصالح الجماهير [١١٠]). وفي هذا السياق يرى كارل منهايم ان المشاركة السياسية الشعبية للمواطن العادي تنحصر في حق الجماهير في اختيار النخبة الافضل ، وليس من الضروري أن يشارك في ممارسة السلطة ،

وهذا التحول زعزع ركائز الديمقراطية التقليدية القائمة على مركزية الفرد المشارك وعلى تقديس مبدأ المشاركة السياسية وحل محلها ديمقراطية النخب الم نافسة [١١١]

وهناك الديمقراطية التوافقية وهي استراتيجية رضائية في إدارة النزاعات وتجاوز الانقسامات العميقة التي تفصل مكونات المجتمع من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلا من التنافس واتخاذ القرار بالأكثرية ، ومن الأمثلة التطبيقية على ذلك التجربة الد يمقراطية التوافقية في النمسا وسويسرا وماليزيا ولبنان والعراق [١١٢] وهذه الديمقراطية الرضائية تفترض وجود اتفاق سياسي للمشاركة السياسية الحرة والمتساوية التي تعترف من خلالها الاطراف بصحة معتقدات الآخر وخصوصياته أي تعددية القي [١١٣]

اما النظرية الديمقراطية في الفكر الاسلامي فقد تضمنت اعتماد مبدأ الشورى كمنهج عمل لنظام حياتي شامل يصون حقوق الفرد والجماعة ويحقق العدالة والمساواة للجميع بما فيهم النس [١١٤] . ويذهب معظم الفقه الاسلامي إلى أنّ الخلافة تقوم على أساس اختيار الأمة ممثلة في جماعة أهل الحل والعقد للخليفة وأطلق على عملية الاختيار اسم البيعة إذ يفوض الخليفة لتولي السلطة نيابا عن الأ [١١٥] . وينقسم الإسلاميون في نظرتهم الى الديمقراطية على ثلاثة اتجاهات :-

الإتجاه الاو :- وموقفه الرفض المطلق للديمقراطية بوصفها مصطلحا ومضمونا فكرة غربية المنشا وهي نظ م مخالف للإسلا ، إذ لا يعرف الاسلام حكم الجماهير والكافة ، وإنما الحاكمي لله [١١٦]

الإتجاه الثاني :- المؤيد للديمقراطية فيذهب إلى أنّ الاسلا عرف الديمقراطية ووطد أركانها قبل [١٤] قرنا وأنه اسبق من الشرائع الغربية في ممارستها من خلال إجراءات اختيار الخل فة التي يشترك الناس في اختياره اختيارا حرا، إلا إنّ الغرب هو الذي حول الشورى إلى مؤسسة سياسية ونظام فيما فشلنا نحن في ذلك [١١٧] .

لاتجاه الثالث :- فإنه يأخذ بالموافقة المشروطة للديمقراطي ، وجعل الأخيرة ألية للعمل السياسي الذي يتمثل في إقامة حياة نيابية يته ن فيها الشعب من اختيار ممثليه في البرلا ن [١١٨].

أما النظرية الديمقراطية في الفلسفة السياسية المعاصرة فقد تأثرت بآراء عدد من المفكرين المعاصرين ومنهم جون ديوي الذي يعتقد أنّ الجماعة الديمقراطية أكثر اهتماما بالتربية المقصودة المنظمة من غيره ، وأنه يتعذر لنجاح على الحكومة القائمة على التصويت مالم ينل الأفراد الناخبون نصيب من التربي [١١٩] .

فيما يرى روجيه غارودي) أنّ هناك صورا سوداء للديمقراطية تتمثل بوجود ديمقراطية للسادة وليس للاخرين ، وأنّ ادعاء الديمقراطيات الغربية احترام حقوق الإنسان وحرية الفرد غير حقيقي ، لأنها تفعل عكس ذلك تماما في تعاملها مع الدول التي استعمرتها ، لذلك فإنها إذا كانت لاتطبق الديمقراطية على شعوبها فكيف يمكنها أن تطبق الديمقراطية في الدول التي تقوم باحتلالها بحجة نشر الديمقراطية (١٢٠).

اما الايطالي انطونيو غرامشي) فقد اكد أن على الديمقراطية المركزية التي تقودها الشريحة المثقفة ، وأضاف أن الديمقراطية مستحيلة في الدول التي لايوجدفيها مجتمع مدني قوي اعتمادا على أنّ المجتمع المدني مجال للتفاعل الاجتماعي الديمقراطي وعنصر اساس في الانتقال من التسلطية الى الديمقراطية (١٢١)

ويحاول بعض المفكرين المعاصرين أن يربطوا بين الديمقراطية والفكر الشمولي في إشارة الى أنّ الديمقراطية في المجتمعات المعاصرة تمثل نهاية الايدولوجيات فيصرح فرنسيس فوكوياما) أنّ ما وصل إلى نهايته ليس التأريخ ولا الايدولوجيا ولا أي شيء آخر، وإنما الذي وصل إلى نهايته هو الديمقراطية بمعناها الحقيقي (١٢٢).

وبصدد المناقشات النظرية لفكرة التحول الديمقراطي انتهت النظريات الديمقراطية الى أن هناك نوعان من التحول الديمقراطي الاول : تحول تدريجي ، والثاني : تحول بالصدمة السياسية) وعادة ما يسمى التحول التدريجي بالتحول الديمقراطي الايجابي لأنه ينطوي على مراحل متعددة تضمن خلالها تحول الدولة من المركزية إلى دولة مؤسسات مجتمع مدني) تنمو فيها القوى الديمقراطية الشعبية بصورة تجعلها موائمة للتغيير (١٢٣) . أما التغيير السلبي او بالصدمة السياسية) فهو عبارة عن تحول سياسي مفاجئ يحصل نتيجة حدث داخلي كالثور) او خارجي كالاحتلال) وفي هذه الحالة تكون الديناميات الديمقراطية اكثر تعقيد ١٢٤) . وهذا النمط من التحول الديمقراطي برأي الباحثة هو ما حصل في العراق إذ جرت التحولات الديمقراطية بإرادة اجنبية لم يكن الواقع الاجتماعي مهيأ لها . إذ لابد من المرور بمدة انتقالية تهيأ الشرائح الاجتماعية المختلفة لقبول الديمقراطية .

فقد اثبتت التجارب السابقة أنّ استيراد الافكار والصيغ الجاهزة إلى المجتمعات المتخلفة اخفاقها الذريع ، فعملية النقل الحرفي لتجارب الآخرين وتطبيقها في مجتمع يختلف تماما من حيث التوجهات والقيم الدينية والعادات والإرث التأريخي يمكن ان يؤدي الى متاهات حقيقية وإساءات بالغة للنظام الاجتماعي خاصة في ظل غياب مؤسسات المجتمع المدني التي تعد الركيزة الأساسية للتحولات الديمقراطية (١٢٥).

كما كشفت تجارب التحول الديمقراطي في العديد من الدول خلال العقديين الماضيين أن التحول الذي يتم دفعة واحدة تعترضها مشكلات متعددة وكثيرا ما يتعرض للانتكاس مرة آخرى إلى النظم السلطوية في حين ينتهي التحول الديمقراطي التدريجي إلى رسوخ الممارسة الديمقراطية (١٢٦) . وعادة فإن اجراءات التحول الديمقراطي والتغيرات المصاحبة له لاتتم بسهولة ويسر، بل كتنفها مشكلات متعددة لاسيما المشاركة السياسية و الانتخابية للمرأة من أهمها :-

- مقاومة أنصار الوضع القائم من النخب الحاكمة والبيروقراطية المدنية ورفضهم للتغيرات الديمقراطية التي تهدد مصالحهم لاسيما مشاركة المرأة وبصورة مطلعة في بعض المجتمعات .

- الانقسام حول التعديلات الدستورية والقانونية خاصة مايزيد منها القيود والاستثناءات ومشاركة المرأة من خلال الدستور .

- صعوبة تغيير الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة التي تتقاطع مع القيم الديمقراطية ولاسيما ما يفرض منها قيم الطاعة والسلطة الذكورية وكذلك القيم السلبية السائدة عن مشاركة المرأة (١٢٧). ومن الممكن ان نقول عن دولة إنها ديمقراطية عندما تتوافر الشروط والعناصر الآتية :-

١. تنافس جاد بين الأفراد والمجموعات المنظمة على مراكز السلطة الحكومية عبر إجراء انتخابات حرة ونزيهة في فترات زمنية دورية بحيث يمكن للناخبين أن يختاروا ممثليهم في ظروف من المساواة والانفتاح والشفافية ودعوة المرأة للمشاركة في الكثير من مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية .

٢. مستوى عالي من المشاركة السياسية في اختيار القادة ووضع السياسات وجعل المرأة في مراكز قيادية لتأخذ دورها في اتخاذ القرار .

٣. مستوى كاف من الحريات المدنية والسياسية في تأمين النزاهة السياسية والمشاركة .

٤. مؤسسات تمثيلية برلمانية تكون لها السلطة والوسائل للتعبير عن الإرادة الحرة للشعب ومراقبة العمل الحكومي (١٢٨).

رابعاً: استنتاجات البحث:-

لغرض الافادة من النظريات الانفة الذكر وتطبيقها على مواضيع وبحوث ودراسات المشاركة السياسية و الانتخابية للمرأة لابد من الاخذ بنظر الاعتبار الاستنتاجات الاتية التي من شأنها اذا ما طبقت ان تأتي البحوث والدراسات بنتائج تعزز من مشاركة المرأة في كل مجالات الحياة السياسية وهم :-

١ - تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية المتعلقة بتحقيق دمج حقوق الانسان للمرأة دمجا كاملا مع السياسة العامة للمجتمع من خلال وضع خطط عمل وطنية تحدد الخطوات الكفيلة بتحسين تعزيز حقوق المرأة وحمايتها على نحو ما اوصت به المواثيق الدولية .

٢ - التعاون والتنسيق بين الهيئات واللجان المعنية بشؤون المرأة والمنظمات والهيئات الدولية المعنية برصد معاهدات حقوق الإنسان واللجان المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة من اجل تعزيز حقوق الإنسان والمرأة .

٣ - تجسيد مبدأ المساواة بين المرأة والرجل الوارد في التشريعات بضمان التطبيق العملي لهذا المبدأ من خلال القانون والوسائل الأخرى الملائمة بما يضمن أن يكون للمرأة ما للرجل من حق في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .

٤ - إعمام نظام الكوتا النسائية ومتابعة شمولها المناصب القيادية والوظائف العامة المهمة واللجان والجمعيات والوفود الرسمية والأنشطة الأخر .

٥ - تشجيع عضوية المرأة في الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني ، ومنحها الثقة لشغل المناصب القيادية أو الرئيسة فيها وعدم تهميشها .

٦ - مراجعة القوانين والتشريعات ورفع ما يؤطر منها للتمييز ضد المرأة بتشجيع المشرعين وصانعي القرار على تشريع القوانين التي تقدم مزيدا من الحماية والتمكين للمرأة وإقراره .

٧ - إبراز الأدوار الحديثة للمرأة من خلال الإعلام والندوات والمؤتمرات الوطنية لزيادة الوعي بالحاجة إلى منح المرأة الثقة المجتمعية التي تستحقها .

٨ - توجيه وسائل الإعلام والقنوات الفضائية لاسيما الدينية نحو التوعية بمخاطر التأويلات والاجتهادات الخاطئة عن المرأة التي لا علاقة لها بالنص القرآني والديني الصحيح .

١ . تشجيع النساء على الدخول في المنافسات الانتخابية باعتماد قوائم مستقلة خاصة بالنسا

المصادر :-

(١ Bysty Dzienki ,Jill.M.women Transfor ming politics " word wide stragics.

For Empower ment Indiana university pres,1999,p .1.

(٢ Lucien w. pye ,Aspects of political development series in comporative politics Boston , mA: little, Brown , 1966) p. 52-55.

(٣ Sumuel Hintingtan and joan m.nelson , noesy choice :political participation in developing countries (Cambridge, M A: Harvad university press. 1976 .p.3.

٤) ١. محمد سيد فهمي ، المشاركة الاجتماعية السياسية للمرأة في العالم الثالث ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ٢٠٠٤ ص ٩ ٧١

٥) ١ عبد الهادي الجوهري ، دراسات في علم الاجتماع السياسي ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهر ٩٨٥ ص ٢٣ .

٦) محمد احمد درويش ، العولمة والمواطنة والانتماء الوطني ، عالم الكتب ، القاهر ٢٠٠٩ ، ص ٢٣١

(7) Seaten, L., Social worker as anablerin citizen participation Narrobi: Kenya …. Association of social worker , 1974, p.108.

٨) ناصر محمود رشيد شيخ علي ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى جامعة النجاح ، نابلس – فلسطين ٢٠٠٨ ص ٨٧ .

٩) ١. ابراهيم ابراش ، علم الاجتماع السياسي ١ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان – الاردن ٩٩٨ ص ٣٧ ٣٨ .

١٠) برهان غليون ،وآخرون ، حقوق الانسان الرؤى العالمية والاسلامية والعربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٥ ،ص ٢٧٩

١١ ا . داود الباز، الشورى والديمقراطية النيابيا ، دراسة تحليلية وتأ صيلية لجوهر النظام النيابي (البرلمان) مقارنة بالشريعة الاسلامية، القاهرة ٠٠٤ ص ٨٤

١٢) ا . منذر الشاوي ، الاقتراع السياسي، مجلة العدالا (وزارة العدل) العدد الاول ، بغداد، ٠٠١ ص ١٨ا .

١٣ ا ريتشارد هيجوز ، نظرية التنمية السياسيا ، ترجمة مهدي عبد الرحمن ،ومحمد عبد الحميد ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان ٠٠١ ص ٧١ا - ٢٧٢ .

١٤ ا سعد ابو ضيف احمد، المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، عالم الفكر ،المجلد ٢٠ ، العدد ٣ ،القاهرة : مارس ٠٠٢ ص ١٥٢ .

١٥ ا المصدر نفسه ص ١٥٣ا .

١٦ ا سعد الدين ابراهيم ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ٩٨٥ ص ١٨٦ .

١٧) ا . عبد الباسط عبد المعطي ، ا . عادل مختار الهواري ، في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ٩٨٦ ، ص ١٨ا .

١٨ ا معن خليل عمر ، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر ، دار الافاق الجديدة ، بيروت ١٩٨٢، ص ٥ ١٦٤ا .

(١٩) Allan R.Ball:Modern polltics and Covernment Macmillan Student Edition London,1971,p217. (20)Sohn S.sociology.New sersey,prentice-Hall,8Ed,2001,p15-16.

١٩ ا علي عبد الرزاق جلبي ، الاتجاهات الاساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ٩٩٥ ، ص ١ ١٣ا .

٢٠ ا محاسن محمد علي عمر ، المشاركة السياسية للمراة المصرية،رسالة ماجستير غير منشور كلية الاداب جامعة عين شمس ٠٠٣ ،ص ١ا .

٢١ ا عبد الرضا الطعان ،صادق الاسود ، مدخل الى علم السياسة ، المكتبة القانونية ، بغداد ، د ت ، ص ٧٦ ١٧٧ا .

٢٢ ا المصدر نفسه، ص ١٧٧ا .

١٣ اسماعيل علي سعد ، المجتمع والسياسة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ١٩٨٣ ، ص ١٢ .

١٤) محمد عبد الحليم الزيات ، التنمية السياسية ، دراسة في الاجتماع السياسي ١ ، دار المعرفة الجا عية ، الاسكندرية ٢٠٠٢ ض ٩٧ ١٩٨ .

١٥) ١ . السيد الحسني ، علم الاجتماع السياسي ، المفاهيم والقضايا ،ط ٢ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٤ ص ٣٥ . ١٦ ١ . حنفي عوض ،علم الاجتماع السياسي ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ٢٠١٠ ، ص ٥٩ ١٦٠ .

١٧) محمد عبد الحليم الزيات ،التنمية السياسية ،دراسة في الاجتماع السياسي،ج ١ ،دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ٢٠٠٢ ، ص ١٠٠ .

١٨) موريس دوفرجيه،علم اجتماع السياسة ، مباديء علم السياسة ٢ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ٢٠٠٠ ، ص ٨ ؛

٢٠ المصدر نفسه ،ص ٩ ؛ .

٢١) ١ . صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي ، كلية العلوم السياسية ، بغداد ١٩٩٠ ، ص ٨٦ ٢٨٧ .

٢ وضع وليم اوجبرن ogburn .v) نظريته المعروفة بنظرية التخلف الثقافي ، ولهذه النظرية اهمية في دراستنا للتحديث السياسي ، ويذهب اوجبرن الى ان عناصر الثقافة تتغير بنسب متفاوتة فالعناصر المادية للثقافة تتغير بسرعة اكبر من العناصر المعنوية ، وقد تبقى هذه الاخيرة بدون تغير في كثير من الاحيان او تتغير بنسب اقل من تغير الجوانب المادية و معنى ذلك حدوث تخلف ثقافي او فجوة ثقافية) بين عناصر الثقافة .

ينظر : ١ عبد الباسط محمد حسن ، مدخل علم الاجتماع ، الكتاب الاول ، ، مكتبة غريب ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٣٠ ٣١ ؛ .

٢٢ محي شحاتة ، المشاركة السياسية ، طبيعتها ومحدداتها ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ١٩٩٦ ، ص ٦٨ .

٢٣ المصدر نفسه ص ١٩ .

٢٤) ١ . صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي ، مصدر سابق ص ٢٠ ؛

٢٥ ١ صادق الاسود،مصدر سابق،ص ١٧٨ .

* يشير هذا الفهم النظري بأتجاه نظرية الاحتكاك الحضاريcultural Diffustion) التي يرى اصحابها ان الاحتكاك الثقافي هو العامل الرئيسي في تغير الثقافات ، وبخاصة ثقافات الشعوب البدائية او المتأخرة ، وذلك عن طريق اتصال المجتمعات بعضها ببعض ، ومن انصارها (اليوت سميث E.smith ولاسvallace).

ينظر ا. عبد الباسط محمد حسن ، مدخل علم الاجتماع ، مصدر سابق ص ٢٨ ٢٢٩.

٢٦) فوكوياما ، نهاية التأريخ والانسان الخير، ترجمة فؤاد شايس ، واخرون ، مركز النماء القومي ، بيروت ٩٩٣ ، ص ٤٠.

٢٧) امير خدا كرم الزندي ، العولمة في ضوء نظرية الصراع الاجتماعي ، اطروحة دكتوراه ، جامعة السليماني ، كلية العلوم الانساني ، قسم علم الاجتماع ٢٠٠٩ ،ص ١١٢.

٢٨) ا. صادق الاسوا ، مصدر سابق ص ١٩٤.

(39)Coleman,J.and cressey,D.R.social problems Harper and pow publisher,N.y.1978.p62.

٤٠) المحامي عبد لفتاح شحاذ ، قضية المرأ ٢ ،المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر، طرابلس ، الجماهيري ٤٢٥ ص ٢٦ ١٢٧.

٤١ ا. علي عبد الواحد وافي ، الاسرة والمجتم ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، ٩٧٧ ص ١٨.

٤٢ ا. ضاري خليل محمود، تفاوت الحماية الجنائية بين ا رجل والمرأة في قانون العقوبات والشريعة الاسلامية ،مطبعة الجاحظ ، بغداد ٩٩٠ ، ص ٧ .

٤٣ ا اركس وانجلز ، المؤلفات ، المجلد الراب ، دار التقد موسكو ٩٨١ ، ص ١٧.

٤٤ ، لوى خماشر ، المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف ، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت ٩٧٣ ، ص ط .

(45)Chapman,J.k woman into the Legal and economic impact of marriage Bewerly Hills, sage publications.N.Y.1978.p20.

٤٦) ابو بكر احمد باقادر ، قضايا المرأة في منطقة الخليج العربي ، بحوث المؤتمر الاقليمي الثالث للمرأة في الخليج والجزيرة العربية م سر ١٩٨٤) ،ابو ظبي ، ، الكويت ١٩٨٥، ص ١٠.

٧؛ عزيز سيد جاسم ، المفهوم التاريخي لقضية المرأة ،ط ١ ،دار الحرية للطباعة والنشر،بغداد ٩٨٦ ص ٢٤.

٨؛ د. سعد عصفور، المباديء الاساسية في القانون الدستوري والنظم السياسية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ٩٨٠ ، ص ٢٩.

٩؛ د محمد رفعت عبد الوهاب، مباديء النظم السياسية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ٢٠٠٢ ، ص ٥٩ ٦٠.

١٠؛ شومليه جاند،ركود فوازييه، مدخل الى علم الاجتماع السياسي ، ترجمة اسماعيل الغزالي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ٩٨٨ ، ص ٩ ١٠.

١١) شيبستبولين ،الفلسفة الماركسية اللينينية ، ترجمة لويس اسكاروس ، دار الثقافة الجديد ، القاهر ٩٧٨ ، ص ١٣.

١٢؛ جي علوشر ، الديمقراطيه ، المفاهيم والاشكاليات ، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع ، عمان ٩٩٤ ، ص ١٩.

١٣؛ مري شحاتة ، مصدر سابق ص ٤٢.

(54)Kinga.L,Karat.C, op cit , p.1-5

(55)coser,L.the functions of social conflict,New york, the free press,1956,p.34-36

١٦؛ د. معن خليل عمر ، نقد الفكر الاجتماعي ، مصدر سابق ص ٩ ١٣.

١٧) المصدر نفسه ص ١٣.

١٨؛ المصدر نفسه ص ١ ٢٢.

١٩؛ لمي سادة ، العنف الاسري بين علم الاجتماع والقانون ، موقع انترنيت :

http:llwww.uJrc-Jordan.orglwebl arsubprog ramshtm.p3

١٠؛ المصدر نفسه ص ٣.

١١) بيير فيو ، العنف والوضع الانساني ، ترجمة الياس زملاوي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ٩٨٥ ص ٤١ ١٤٢.

١٢ كمال الش فعي ، نسرين عوا ، المرأة الفلسطينية في الاحزاب السياسية ، رام الل ، دون ذكر اسم المطبع ، عمان ٠٠٩ ، ص ٢٠ .

١٣ انتوني غدنز ، علم الاجتما ، ترجمة فايز الصبا ، سلسلة المنظمة العربية لترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربي ، بيروت ٠٠٥ ص ٢٠٠ .

١٤ المصدر نفس ص ٢٠١ .

(65)unber son,D.and Ander son,k.Domestic violence,personal and Gender.J.of marriage and the family.N.y.1998.p442-450.

١٦) عزيز سيد جاس : مصدر سابؤ ص ١٨ .

(66)Eric,J,Nordskog and others :social change the idea of progress.mc Graw-Hill.N.y.1960.p126.

١٧) دلال ملحس استيتي ، التغير الاجتماعي والثقافي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الارد – عمان ٠٠٤ ،ص ١٧ .

١٨) الفاروق زكي يونس ، التغير الاجتماعي ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٢٣٤ .

١٩ عبد الوهاب المسير ، الانثوية ما بين حركة تحرير المرأة وحركة التمركز حول الانثى، مجلة الفكر والفن المعاصر ، لعددا ٨ ١٩) سبتمب – اكتوبر، القاهرة ٩٩٧ ، ص ١٥٤ .

٢٠) طارق ديوان ، افكار الجندر الخبيث ، موقع انترنيت،عما ٢٠٠٩ .

Httpllwww.basha-elwah yav. Sawaaaa7.2006.p2.

٢١ مثنى امين الكردستاني،الحركات النسوية من المساواة ا لى الجندر،دراسة نقدية اسلامي ، موقع انترنيت لها اون لاي) ١٥ينا ٢٠٠٦ ،ص ١ .

٢٢) ا مية الرحبي، الجندراو النوع الاجتماعي،موقع جريدة قاسيون

http:llwww.Qisioun communists,powered by platinum Inc.Cms 2.0-2005.p.3.

٢٣) نز رة خالد السعد، الجندر ودوره في قضا يا المرأ ، موقع لها أون لاين ١ ينا ، ٠٠٦ ص ٢ .

١٤) ضرار نمر عسال،العنف ضد المرأة واثره على الاساءة الى الطفل ، رسالة ماجستير في العمل الاجتماعي مقدمة الى كلية الدراسات العليا ، الجامعة الاردنية ٢٠٠٣ ٢٠٠٤، ص ٧ ١٨ .

١٥) سامية خضر صالح ، الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في دراسة المشاركة السياسية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهر ٢٠٠٢ ، ص ٥١ .

١٦) سوبر اكير كار، الجندر والتنمية نشرة بريدج ، ترجمة معهد دراسات التنمية ، تشرين الثاني ،نوفمبر ٢٠٠١ ، موقع انترنيت :

http:llwww.Arabic version,Bridge,ctrd,2002.p1.

١٧) مثنى امين الكردستاني، مصدر سابق ص ١ .

١٨) بو بكر احمد باقادر، مصدر سابق ص ٠ ١٢.

١٩) مثنى امين الكردستاني ، مصدر سابق ص ١ .

٢٠) كوثر الخولي ، اسلمة الجندر، مطلب للحركة النسائية العربية ، موقع اسلام شبكة اسلام أون لاين (نت) ١٩ ٠٥ ص ١ .

٢١) شمخي جبر ، الجندر علم النوع الاجتماعي ،الحوار المتمدن ، العدد ١٣٣٨ ، ١٠ ٠٥ ص ٢ . موقع انترنيت :

Shamki jbr a yahoo . com

٢٢) شادية فتحي ابراهيم عبد الله ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان - الاردن ٢٠٠٥ ،ص ١١ .

٢٣) احمد حسن يعقوب ، مرتكزات الفكر السياسي ، الدار الاسلامية ، بيروت، ٩٩٧ ،ص ١٤٤ .

٢٤) العربي صديقي ، البحث عن الديمقراطية العربية ، الخطاب والخطاب المقابل ، ترجمة محمد الخولي وعمر الايوبي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ايار ٢٠٠٧، ص ٧ ٢٩ .

٢٥) عبد الوهاب الكيالي ، كامل الزهيري ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ٩٧٤ ، ص ٢٧٥ .

١٦) اماني غازي جرار، التربية السياسية السلا ، الديمقراطية، حقوق الانسان ،ط ١ ،دار وائل للنشر والتوزيع ، الارد عمان ٢٠٠٨ ،ص ٢٠.

١٧) ا. برهان زريق ، امكانات ومكانة الحرية والديمقراطية في المشروع النهضوي العربي الراهن ، منشورات دارعلاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة ، دمشق ٢٠٠٨ ، ص ٢٠.

١٨) ا. محمد رفعت عبد الوهاب ، مصدر سابق ص ٥٩ ٦٠.

١٩) ا. برهان زريق ، مصدر سابق ص ٣٠.

١٠) ا. ثروت بدوي ، مصدر سابق ص ٢٠.

١١) ا. رعد ناجي الجدة، التطورات الدستورية في العراق ، ١ ، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ٨١

١٢) ا. محمد رفعت عبد الوهاب ، مصدر سابق ص ٠٤ ١٠٦.

١٣) روافد محمد علي الطيار ، مصدر سابق ص ٢٠.

١٤) ا. عبد العظيم جبر حافظ ، الديمقراطية والمجتمع المدني ، مجلة فكر حر ، مطبعة المجتمع الثقافي ، بغداد ، العدد حزيران ٢٠٠٥ ص ٦٠.

١٥) امين برهييا ، تأريخ الفلسفة ، العصر الوسيط والنهضة ، ترجمة جورج طرابيشي ، ٢ ، دار الطليعة ، بيروت ٩٨٨ ، ص ٦٧٠.

١٦) روبرت ٠. كاكيفر، تكوين الدولة ، ترجمة حسن الصعب ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ٩٦٦ ، ص ١٩ ٣٠٠

١٧) عبد الحميد متولي ، القانون الدستوري ، الانظمة السياسية ،ط ٠ ، مؤسسة المعارف ، القاهرة ٩٩٤ ، ص ٠٠٠.

١٨ مصطفى البارودي ، الوجيز في الحقوق الدستورية ، مطبعة جامعة دمشق ٩٥٩ – ٩٦٠ ، ص ٥٩١.

١٩) برهان زريق ، مصدر سابق ص ١٢ ١٣٠.

* هناك استخدامات كثيرة لمفهوم الديمقراطية منها الديمقراطية الاقتصادية، الديمقراطية الصناعية ، الديمقراطية الاجتماعية) كما يشار الى الجماعة باعتبارها ديمقراطية او غير

ديمقراطية في ضوء مدى مشاركة الاعضاء بصورة مباشرة او غير مباشرة في عملية اتخاذ القرارات . ينظر : ا. محمد علي محمد : مصدر سابق ص ٤٨.

١٠٠) امام عبد الفتاح امام ،الطاغية ، ، مطبعة مدبولي ، القاهرة ٩٩٧ ، ص ٩٢ – ٩٣.

١٠١) فيليب غريز ، الديمقراطيه : مصدر سابق ص ٥٥.

١٠٢) ا. رمزي زكي ، الليبرالية المتوحشة : ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ١٩٩٣، ص ١٩.

١٠٣ ا. عبد الحسين شعبان ، جذور التيار الديمقراطي في العراق : مصدر سابق ص ١٧.

١٠٤) ا. برهان زريق ،مصدر سابق ص ١٩٤.

١٠٥) ا. عبد العظيم جبر حافظ ، الديمقراطية والمجتمع المدني : مصدر سابق ص ٩.

١٠٦) ا. السيد حنفي عوض ، علم الاجتماع السياسي : مصدر سابق ص ٩.

١٠٧ المصدر نفسه، ص ٣ ١٤.

١٠٨ ا. جمال مجدي حسنين ، واخرون : مصدر سابق ص ٢٠ ٢١.

١٠٩) ارنت ليبهارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة حسني زينة : ، الفرات للنشر والتوزيع ،بغداد ٢٠٠٦ ، ص ٢ ١٨.

١١٠ ا. وسيم حرب ، واخرون ، اشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية ، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ،د ،منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، ٢٠١٠، ص ٢٣ ١٢٤.

١١١ اماني غازي جرار ، التربية السياسية (السلام ، الديمقراطية ، حقوق الانسان ، دار وائل للنشر عمان ٢٠٠٨ ، ص ١٠٦.

١١٢ ا. حميد حنون خال ، الانظمة السياسية ، ،العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ٢٠١٠، ص ٢٠.

١١٣) ا. محمد البهي ، الدين والدولة ، من توجيه القرآن الكريم ، بيروت ٩٧١ ، ص ٣٨.

١١٤ ا. عباس محمود العقاد ، الديمقراطية في الاسلام ، القاهرة ، د ت ص ٣.

١١٥ ا. حسن لطيف الزبيدي، نعمة محمد العبادي : مصدر سابق ص ٩.

١٦) جون ديوي ، الديمقراطية والتربية ، ترجمة متى عقراوي وزكريا ميخائيل ، مطبعة لجنة التاليف والترجمة ٩٤٦ ، ص ١٩.

١٧) وجدان كاظم عبد الحميد التميمي ، الديمقراطية ، رؤية فلسفية ، رسالة ماجستير غير منشور ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ٢٠٠٦ ، ص ٧ ١٨.

١٨) جان جاك بيوتي ، فكر غرامشي السياسي ، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة ، بيروت ٩٧٦ ، ص ٢٨. ١٩) اوليفر ليمان ، مستقبل الفلسفة في القرن الواحد والعشرون ، ترجمة مصطفى محمود محمد ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ٢٠٠٤ ص ٣٦.

٢٠) ينظر عبد الباقي الهرماسي، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية ، بحوث الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية حول دور المجتمع العربي في تحقيق الديمقراطية ، بيروت ٩٩٢ ، ص ١٨.

٢١) وجدان كاظم عبد الحميد التميمي ، مصدر سابق ص ١٤٨.

٢٢) صاحب الربيعي ، دور الفكر في السياسة والمجتمع ، صفحات للدراسات والنشر،دمشق ٢٠٠٧ ،ص ٦ ١٩.

٢٣) توماس كاروزرز، انتكاسة في جهود تعزيز الديمقراطية ، ترجمة ابراهيم البيومي غانم ، مجلة الديمقراطية ، مؤسسة الاهرام، العدد ٢٢ ، القاهرة ، ابريل ٢٠٠٦ ، ص ٤٩ ١٥٨.

٢٤) برهان غليون ، واخرون ، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة ، في كتاب حقوق الانسان الرؤى العالمية والاسلامية والعربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٦ ، ص ٤٧.

٢٥) وسيم حرب وآخرون ، مصدر سابق ص ٨٣ ١٨٤

٢٦) صاحب الربيعي، مصدر سابق ،ص ١٢.

٢٧) حميد حنون خالد، مصدر سابق،ص ٣.

٢٨) السيد حنفي عوض،مصدر سابق،ص ١١.